

Lebanese Association of Certified Public Accountants

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان



## تحديات إقتصادية ومالية... ورؤية مستقبلية

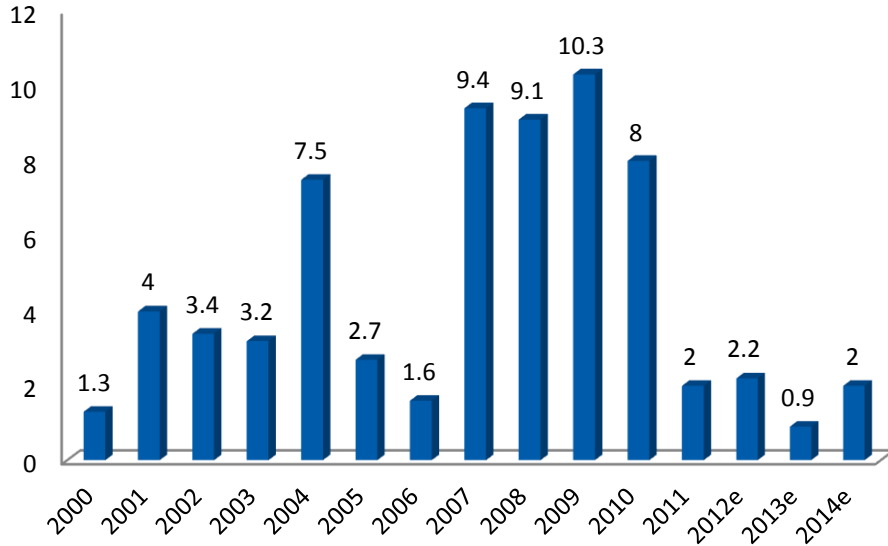
لقاء نقابات المهن الحرة من لبنان

نقابة المهندسين بيروت – 21 آب 2015

النقيب إيلي عبود

# مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية:

GDP growth (%)



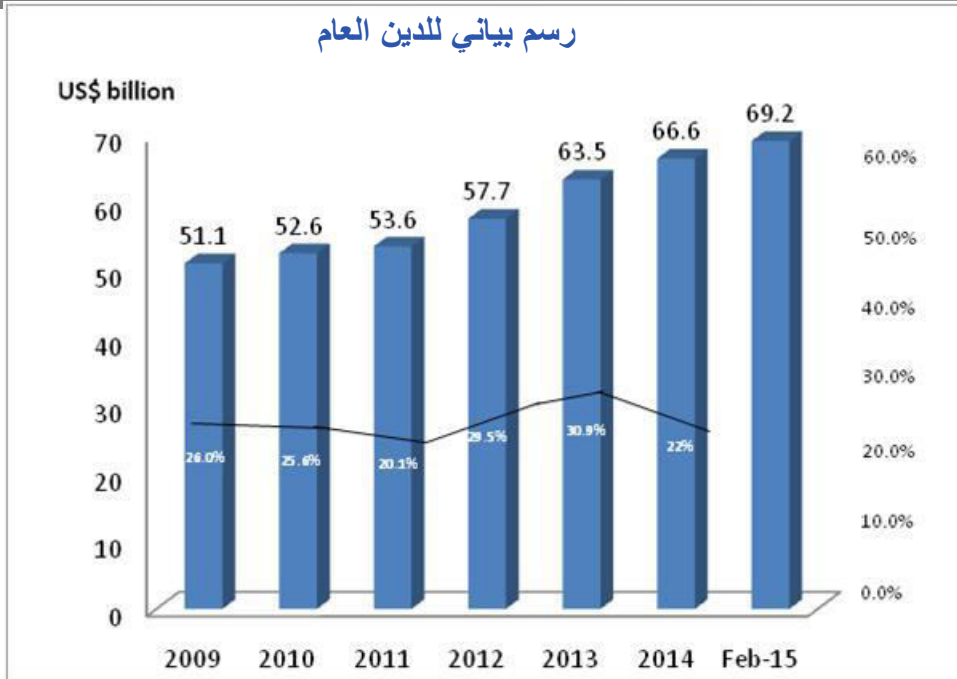
- تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد الى 2%
- معدل النمو خلال ثلاث سنوات الاخيرة 1.75%
- معدل النمو السنوي لفترة 2007 حتى 2010 بلغ 9%

## مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية:

- الناتج المحلي الاجمالي 49.5 مليار دولار
- الدين العام 66.6 مليار دولار
- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي 134% خلال عامي 2013 و2014، وهي نسبة مرتفعة.
- استقرار في عجز الميزان التجاري
- تراجع الصادرات بنسبة 16%
- عجز في ميزان المدفوعات بالرغم من الاستقرار في الميزان التجاري



# مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية:



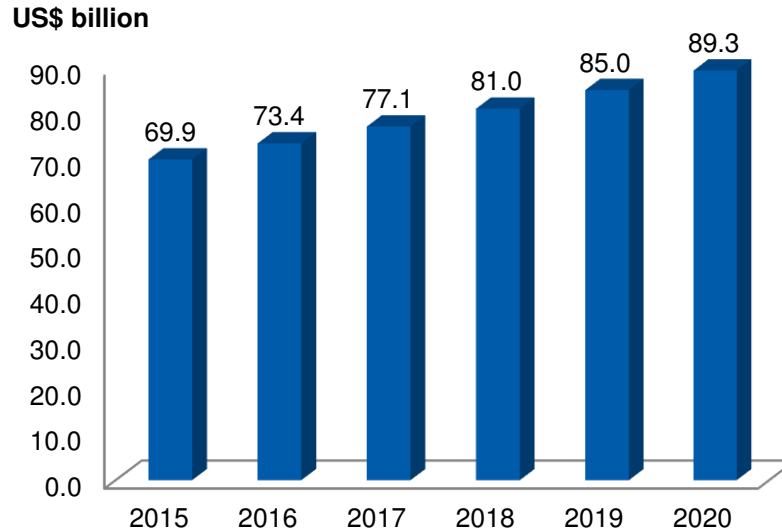
الدين العام 66.6 مليار دولار  
كما في 31 كانون الاول 2014

Public Debt  
Deficit/Expenditures



# مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية:

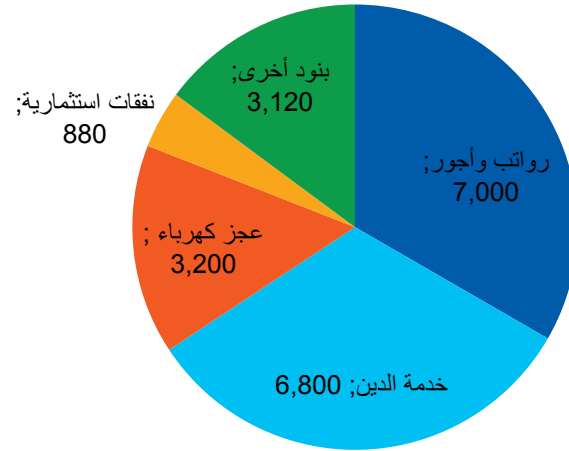
توقعات الدين العام حتى سنة 2020



## مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية:

المالية العامة:

تتوزع نفقات الدولة البالغة 21,000 واحد وعشرون الف مليار ليرة لبنانية:



## :مؤشرات وتحديات إقتصادية ومالية

- خلق 3800 فرصة عمل خلال الفترة من 2005 حتى 2009 مقارنة مع عدد المتخرجين البالغ 22,000
- نسبة البطالة خلال العام 2011 تبلغ 11%
- نسبة البطالة الحالية تبلغ 25% (غير رسمية)

## الاقتراحات:

- الاولوية لانتخابات رئيس للبلاد وتفعيل عمل المؤسسات؛ أي السلطتين التنفيذية والتشريعية مما يساعد في استعادة ثقة المساهمين والمستثمرين
- اقرار قانون انتخابات عصري يؤمن التمثيل الصحيح لكافة شرائح المجتمع اللبناني مع الحفاظ الى مبادئ الانصهار الوطني والعيش الواحد
- اقرار مشاريع القوانين والاتفاقيات مع الجهات المالية والمؤسسات الدولية والتي تؤمن ما يقارب 1.4 مليار دولار لتمويل تطوير البنى التحتية
- اقرار الموازنة العامة للعام 2016 ضمن رؤية إنمائية من خلال زيادة الانفاق الاستثماري، والتي من شأنها تعزيز ضبط المالية العامة وإعطاء ثقة الرأي العام بالمالية العامة ضمن مبدأ المحاسبة والمساءلة





## الاقتراحات:

- ترشيد الانفاق والحد من هدر الاموال العامة وتقليص حجم الانفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري مع تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاوسع والبرامج الاجتماعية والذي من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام، مما يساعد في تخفيض الدين العام
- تفعيل إدارة إيرادات الدولة والتحصيل والحد من التهرب الضريبي
- تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وذلك من أجل تطوير وإنشاء مشاريع الخدمات العامة كالكهرباء وغيرها.....
- تفعيل عمل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر الوسيلة الفضلى لتعزيز الشراكة بين الدولة والهيئات الاقتصادية والنقابات المهنية ونخب المجتمع اللبناني.

## الاقتراحات:

- إنشاء وزارة /هيئة التخطيط والتصميم والبحوث العلمية والتي من شأنها وضع سياسات ورؤية واضحة في كافة المجالات (الصحة، البيئة، البنى التحتية، الضرائب، الخ) وذلك بناءً على دراسات علمية وتقنية وبالتعاون مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.



[www.lacpa.org.lb](http://www.lacpa.org.lb)

---